

عقد مقاوله

**الموضوع : اعمال الاتربة بالمرحلة الثانية من محور ديروط على النيل بطول
إجمالى ١٤ كم فى المسافة من كم ١٠ حتى كم ١٤ بطول ٤ كم (إتجاه ديروط)
(المنطقة السابعة - اسيوط) بالامر المباشر.**

رقم العقد : ٢٠٢٢ / ٢٠٢١ / ١١٢٣ .

أنه فى يوم الاحد الموافق ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٢ .

حرر هذا العقد بين كلا من :-

الهيئة العامة للطرق والكبارى

ويمثلها السيد اللواء المهندس / حسام الدين مصطفى

- بصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكبارى

ومقرها ١٥١ طريق النصر . بجوار معهد النقل . مدينة نصر .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و " شركة المقاولات العمومية - فوزى عبده على وشركاه "

بصفته / مدير وشريك .

ويمثلها السيد المهندس / تامر فوزى عبده

وينوب عنه فى التوقيع السيد / فتحى محمود جاد احمد .

بموجب توكيل رقم ١٣٤٧ (مرفق).

بطاقة رقم / ٢٥٣٠٦٠١٠١٠٤٥٣٦

بطاقة ضريبية / ٣١٠ - ٢٥٨ - ٨٥٥

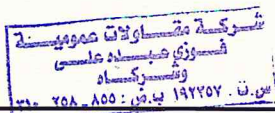
مأمورية ضرائب / امبابه اول

سجل تجاري رقم / (١٩٢٣٥٧) .

ومقرها / ١٨ ش الملك فيصل . الجيزة .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

عالم محمد



التمهيد

بناء على موافقة السيد الفريق / وزير النقل علي إسناد " اعمال الاتربة بالمرحلة الثانية من محور ديروط على النيل بطول إجمالي ١٤ كم " بالأمر المباشر إلي عدد من الشركات .

ومنها الموافقة علي إسناد " اعمال الاتربة بالمرحلة الثانية من محور ديروط على النيل بطول إجمالي ١٤ كم في المسافة من كم ١٠ حتى كم ١٤ بطول ٤ كم (اتجاه ديروط) (المنطقة السابعة . اسبوط) " بالأمر المباشر إلي شركة المقاولات العمومية - فوزى عبده علي وشركاه بتكلفة تقديرية ٢٠ مليون (فقط وقدره عشرون مليون جنيه لا غير) علي أن تتم المحاسبة إسترشادا بالقائمة الموحدة للمشروع القومي .

حيث قام الطرف الأول بمفاوضة الشركة علي الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلي تنفيذ تلك الاعمال بمبلغ ١٩٤٧٩٠٠٠ جنيها (فقط وقدره تسعة عشر مليون واربعمئة تسعة وسبعون ألف جنيه لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .
علي أن يتم تنفيذ هذه الأعمال طبقا لشروط ومواصفات الهيئة والتكلفة الختامية للأعمال .
ويعتبر محضر المفاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمما لأحكامه .

البند الثاني

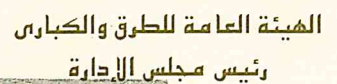
يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ " اعمال الاتربة بالمرحلة الثانية من محور ديروط على النيل بطول إجمالي ١٤ كم في المسافة من كم ١٠ حتى كم ١٤ بطول ٤ كم (اتجاه ديروط) (المنطقة السابعة . اسبوط) " بالامر المباشر طبقا للمواصفات والكميات والأسعار المبينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وبقيمة إجمالية مقدارها مبلغ ١٩٤٧٩٠٠٠ جنيها (فقط وقدره تسعة عشر مليون واربعمئة تسعة وسبعون ألف جنيه لا غير) شاملا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثاني " إلي شركة المقاولات العمومية - فوزى عبده علي وشركاه " بتنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقا للمواصفات الفنية وذلك خلال (١٠) اشهر من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا .

شركة مقاولات عمومية
فوزى عبده علي
وتشركاه
س.ق. ١٩٢٣٥٧ ب.ق. ٨٥٥ - ٢٥٨ - ٣١٠





الموقع الإلكتروني garb.gov-eg البريد الإلكتروني info@garb.gov.eg

البند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتبات والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية ، وفي حال تغيير احد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته علي العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة أثارها القانونية .

البند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

البند الثامن عشر

تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذا أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

البند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥ %) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول علي موافقة السلطة المختصة ووجود الإعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، وألا يؤثر ذلك علي أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص .

البند العشرون

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها علي الوجه الأكمل لمدة سنة لجميع الاعمال تبدأ من تاريخ الاستلام الإبتدائي للأعمال وحتى الإستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسئولاً عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه علي نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه علي نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته .

البند الحادي والعشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمغات المقررة قانوناً والمستحقة علي الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يفيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده علي الطرف الأول .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد الضريبة علي القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة علي القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ م " .

البند الثاني والعشرون

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

البند الثالث والعشرون

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهما على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء ببنود هذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

البند الرابع والعشرون

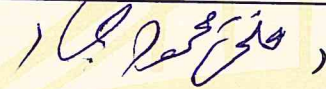
يحتفظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (حديد - أسمنت سولار) وفقا للمعاملات المحددة في عطاءه لتلك البنود ووفقا لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ، وطبقا للتعريفات والمعادلة والقواعد الواردة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

البند الخامس والعشرون

حرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم الطرف الثاني نسخته منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء واللتزم .

الطرف الثاني

شركة المقاولات العمومية - فوزى عبده على وشركاه

()

السيد / فتحى محمود جاد احمد

بموجب توكيل (مرفق)

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

() التوقيع

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

شركة المقاولات العمومية
العمومية
شركة
س.ت. : ١٩٢٢٥٧ ب.ب. : ٨٥٥ - ٢٥٨ - ٢١٠

